بلاغ هام لهيئة مكافحة الفساد ووزيرة الشئون الاجتماعية والعمل بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد

المدافعون عن الحقوق في اليمن هم من ينتهكونها

تقرير / عبدالرزاق العزعزي:

في الثامنة صباحاً؛ يتوجه "أبو كرم" إلى مكتبه يتأكد من مفاتيح مقر المنظمة التي يعمل بها كنائب رئيس ومدير مشاريع -وأيضاً- خبير إعلامي لأحد المشاريع!

يقول "أبو كرم" أن الاحتجاجات التي شهدتها اليمن ارغمته على تقبل وضع أن يؤدي ثلاث مهام؛ لأنه التزم بالتوقيع عليها، ويشعر بالحزن كلما تذكر أنه يستلم راتباً خاصاً بمهمة واحدة فقط، لكن الاحتجاجات نفسها علمته أن لكل إنسان حقوقاً يجب أن يحصل عليها، وهذا ما دفعه للمطالبة بحقوقه المادية.

رفع شكوى لمحاسب المشروع الذي يعمل فيه كخبير إعلامي، أخبره خلالها أنه ترك العمل في المؤسسة وأن توقيعاته على استلام راتبه الذي يبلغ 700 يورو لم تكن سوى توقيعات شكلية، كما أخبره بأنه على استعداد للتحقيق معه وسينتظر ذلك، لكن انتظاره طال ولم يتم التعامل مع الشكوى بشكل جاد بمخالفة لنص المادة (49) من قانون مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات التي تؤكد على المحاسب بأن يشير إلى فرضية صحة ودقة حساباته.

توجه بشكوى أخرى للمؤسسة المانحة يطالبهم فيها بصرف رواتبه من الدفعة المالية الأخيرة التي مازالت لديهم، ويبلغهم أنه لم يستلم أية مبالغ لمهمته في المشروع كخبير إعلامي.

المانح رد برسالة صفا تقول إنهم سيتعاملون مع الشكوى بشكل جاد " من خلال مراجعة التقارير الختامية" التي ستقدمها المؤسسة عبر المحاسب القانوني.

كانت تلك الرسالة بعد خمسة أشهر من تقديمه الشكوى، وأرسلت إليه بعد أن قام "أبو كرم" وهو زميل مهنة، بنشر بيان صحفي يوضح فيه مشكلته، بعد ان شعر بأن أمله في استرداد حقوقه قد خاب، فجأة يتذكر أنه مواطن وأن له حقوقاً سينتصر لها العدل، اتجه مباشرة إلى أحد المحامين ورفعا قضية لأعضاء اللجنة التحكيمية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل، لكنه لم يحصل على حقوقه.

ليس "أبو كرم" وحده من يعاني، بل هناك الكثير لا نشعر بهم، إنهم بعدد المؤسسات التي لا تلقى دعماً حكومياً ولا تمارس عليها لا رقابة حكومية ولا مدنية أيضاً.

دموع ضحية:

بكيل عفيف مازال حزيناً من تلك المؤسسة التي يملكها صديقه وأعد لها مشروعاً بميزانية كبيرة واتفق مع صديقه شفوياً أن يكون منسقاً للمشروع، لكن الصديق حين حصل على الدعم المالي نسي اتفاقه، نسي حتى أن يمنحه مبلغاً خاصاً ببند كاتب المشروع كما هو متعارف عليه في اليمن.

"بكيل" الغارق في الأحزان؛ تذكر أن زوجته تعاني آلام الولادة وتحتاج لعملية قيصرية ثم تذكر أنه لا يملك أي قطعة نقود، وتذكر أخيراً صديقه الذي للتو يجول بخاطره، توجه إليه سريعاً وترك الصداقة جانباً لينتزع حقوقه، فجأة، يحبس دموعه لبضع ثواني وينسحب من أمامي بصمت عاجز.

نشأت مؤسسات المجتمع المدني لتراقب أخطاء الحكومة وترصد مجمل الانتهاكات، بالمقابل هناك رقابة من الحكومة عبر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل؛ لتراقب التقارير الإدارية والمالية للمؤسسات ولتمدها بالدعم المالي اللازم عبر ذات الوزارة أو عبر وزارتي الثقافة والرياضة اللتين ستدعمانها بأنشطتها الرياضية والثقافية كما يشير قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

لكن وبحسب مصطفى نصر رئيس مركز الإعلام الاقتصادي فإن الدعم الحكومي لا يصل لجميع المؤسسات؛ فلا تستغرب حين تسمع أن الكثير ممن يراقب أخطاء الحكومة دفاعاً عنك وبناءً لمستقبلك، هم بأنفسهم يعملون على انتهاك حقوق العاملين معهم.

ولأن الوزارات السابقة تدعم بعض المؤسسات بمنح مالية تساعدها على عملها، فلا يصح التعميم، وليست كل المؤسسات المدنية تقدم على انتهاك الحقوق المادية للعاملين معها دون أي خوف.

فخلال فترة إعدادنا هذا التقرير -أي منذ مارس وحتى نهاية أكتوبر، في العاصمة ومحيطها؛ وجدنا بعض مؤسسات تمارس عملها دون أن تقدم على أي استقطاع مالي.

أرقام وإحصائيات خاصة:

وجدنا تلك المؤسسات أثناء قيامنا بعمل أربعة استبيانات مع عينة عشوائية لعدد 50 عاملاً سواء كان عاملاً رسمياً أو متطوعاً أو مقدم خدمات أثناء تنفيذ مشاريع المؤسسات المحلية، وأيضاً مع عينة عشوائية للمؤسسات المحلية -عدد 20 مؤسسة.

توصلنا من خلال الاستبيان الأول الخاص بالعاملين الرسميين إلى أن 4 من كل 10عمال تعرضوا خلال هذا العام لعملية انتهاك مادي. وأن نصف الضحايا طالبوا بحقوقهم بطرق مختلفة، فقط 1 من كل 10 حصلوا عليها.

ومن نتائج الاستبيان الثاني الخاص بالمتطوعين توصلنا إلى أن 4 من كل 10 متطوعين طالبوا بحقوقهم المادية كبدل تطوع بطرق مختلفة، إلا أن أحداً منهم لم يحصل عليها، وأن 6 من كل 10 متطوعين لا يملكون عقد تطوع كالتزام أخلاقي للطرفين.

الاستبيان الثالث الخاص بمقدمي الخدمات أوصلنا لنتيجة أن 4 من كل 10 تعرضوا لعملية خصم من مستحقاتهم المالية، وأن 3 من كل 10 لم يستلموا مستحقاتهم. وأن 3 من كل 10 طالبوا بحقوقهم بطرق مختلفة إلا أن أحداً منهم لم يحصل عليها، إضافة إلى أن 6 من كل 10 لم يطالبوا بسبب علاقة الصداقة التي تجمعهم مع رؤساء المؤسسات.

الاستبيان الآخر الخاص بالمؤسسات أوصلنا لنتيجة أن 5 من كل 10 مؤسسات تعمل على الاتفاق مع العاملين معها على استقطاع جزء من مستحقاتهم، وأن 7.5 من كل 10 مؤسسات لا تعمل على استقطاع أي مبلغ، وأن 1.3 من كل 10 مؤسسات تستقطع من مبالغ العاملين بشكل متكرر، ونفس النسبة أشارت إلى أنها تفعل ذلك أحياناً.

وبعيداً عن تلك النتائج فقد توصلنا إلى أن أهم الأسباب التي تجعل من المؤسسات المدنية تعمل على استقطاع مبالغ العاملين عليها أنها لا تملك أي دعم حكومي ثابت لمواجهة نفقاتها التشغيلية، على الرغم أنه يتوجب على وزارة الشئون الاجتماعية والعمل دعم المؤسسات بحسب ما يقتضيه قانون الوزارة.

ذات الاستبيان أوصلنا لنتيجة أخرى، أنه يمكن التخلص من هذه الظاهرة "بتفعيل" القانون أو بأن يعمل المانح على التعاقد المباشر مع العاملين في المشاريع التي يقوم بدعمها كنوع من الرقابة على إدارة المؤسسات.

رأي قانوني:

وحول النتائج الخاصة بطرق الاتفاقات المختلفة بين المؤسسات والعاملين معها، قال المحامي الدكتور محمد النجار منسق الدار العربية للمحاماة والمناصرة؛ أن عملية خصم مستحقات العاملين التي تقدم بها المنظمة هي عملية مخالفة للقانون.

توجهنا صوب المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة وهي فرع لمنظمة الشفافية للدولية، تحدثنا مع أحد أعضائها "نبيل عبدالحفيظ" الخبير والمدرب في مجال الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد، وأفادنا بأن بعض المنظمات تقوم باستقطاع مبالغ العاملين معها من أجل استدامتها المالية وتقوية مركزها المالي.

ويقول إن هذا "الفساد" يُمارس من قبل المؤسسات التي لا تملك سوى بضعة موظفين، وعلى الرغم من خبرته بأنواع الفساد بحكم اختصاصه إلا أنه تساءل: ماذا لو تم تعيين رؤساء المنظمات لمناصب حكومية وأصبح لديهم مئات الموظفين، ما نوع الفساد الذي سيمارسونه؟

ولا يعتقد أن الرقابة الحكومية -فقط- ستوقف هذه التصرفات؛ بل نزاهة المؤسسات وشفافيتها؛ فالمؤسسات المدنية -كما يقول- يجب أن تكون مستعدة لكل أنواع الرقابة.

رد الوزارة:

ولكن تظل الرقابة الحكومية واجبة بالمقام الأول، لذلك اتجهنا صوب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المسئولة الرئيسة عن عمل مؤسسات المجتمع المدني، وفي ممراتها الضيقة والمظلمة صعدت إلى الدور الرابع الذي يتواجد به قطاعا الجمعيات الخيرية والرقابة.

كانت البداية في قطاع الجمعيات، أخبرتهم بأني أعمل على إعداد تقرير حول عمل قطاعي الرقابة والجمعيات الخيرية فيما يخص عملهما مع أنشطة المؤسسات المدنية، أخذوني إلى مكتب مضاء بعكس البقية، واجتمع ممثلان عن القطاعين وبدأت أحدثهما عن مخرجات الاستبيان الذي قمت به والذي يؤكد أن الوزارة لا تراقب عمل المؤسسات وأني بحاجة إلى ردودهما وتوثيقها بالفيديو.

حينها بدت علامات الانزعاج تنبعث مع نبرات حديثهما، حاولت التحدث بلغة القانون، أخبرتهما أن قانون حق الحصول على المعلومة يتيح لي معرفة أي معلومة من أي جهة، إلا أنهما استنكرا تلك القوة القانونية التي بيدي، وقالا إن هذا القانون لم يتم إقراره، وفي الوقت الذي أخبرتهما فيه أن رئيس الجمهورية قد أقر القانون وقام بتعيين مفوض عام للمعلومات قبل سنة وخمسة أشهر، أخبراني بصوت عالٍ أن هناك تعميماً صادراً من الوزارة يمنع الموظفين من الإدلاء بأي تصريح صحفي، وخوفاً من ارتفاع صوتهما أكثر -وربما ضغطهم- انسحبت من أمامهما بهدوء، تاركاً خلفي قوة القانون وباحثاً عن التعميم في حائط التعميمات، دون أن أراه.

بذات الهدوء والبحث نزلت إلى الدور الثالث وفيه قطاع التنمية، استقبلني وكيل القطاع لكنه لم يدل بأي تصريح، معتذراً عن ذلك بلطف أنيق.

وفي غمرة احساسي بفشلي بأخذ أي تصريح، أطلعني أحد الموظفين في القطاع «مع تأكيده على عدم أن يذكر اسمه» على معلومات لديه وموثقة بالأوراق تؤكد على أن:

الوزارة لا تقوم بدعم كل المؤسسات؛ بل بعض المعونات لبعض جمعيات خيرية تتراوح بين مليون إلى مليون ونصف مليون ريال أي ما يعادل خمسة إلى سبعة ألف دولار سنوياً، وتقدم دعماً مالياً لاتحادين اثنين كبيرين أحدهما خاص بالشباب والآخر بالمرأة؛ بمبالغ تصل إلى خمسة وستين مليون ريال سنوياً أي ما يعادل ثلاثمائة وخمسة آلاف دولار لكل اتحاد.

وبذات التأكيد وبحيطة أكبر؛ لم يسمح لي برؤية تلك الوثائق أو أخذ أي نسخة تخوفاً من أن يتعرض لأي شيء، ما يجعلها غير قابلة للوثوق بشكل كلي.

شراكة حكومية:

كانت وجهتي الجديدة صوب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي لم أجد في تشريعاتها أي نص على مراقبة عمل مؤسسات المجتمع المدني أو تسليم ذمة مالية لرؤساء المنظمات باعتبارهم يتداولون المال العام.

وعلى عكس الوزارة السابقة تمكنت من الجلوس مع الدكتورة بلقيس أبو أصبع النائبة السابقة لرئيس الهيئة وأفادت أنه لم يرد نص في قانون الهيئة على ضرورة مراقبة عمل منظمات المجتمع بل؛ نص أحد بنودها على أهمية الشراكة مع المنظمات وإشراكها كرقيب على أداء الحكومة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، هي الأخرى شريكة مع مؤسسات المجتمع المدني، فقد ورد ضمن مهامها تجاه المؤسسات المدنية "المحلية" -فقط- إعداد سياسات وخطط تعاون بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وجهة نظر المؤسسات:

نفسها مؤسسات المجتمع المدني ترى أن ما تقدم عليه من استقطاع للأموال ليس فساداً، فبعضهم يشير إلى أن هذا يندرج ضمن مساهمة الموظف كما أشار "أسعد عمر" مسئول وحدة الرصد في المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

وبعضهم يؤكد أنهم يقومون بتسليم رواتب العاملين كما وردت في عقد المنحة، لكنهم يزيدون من ساعات عملهم كما أشار "مهدي أمين" المسئول المالي والإداري في مؤسسة شركاء المستقبل.

أما البعض الآخر فينفون إقدامهم بأي عملية استقطاع كما يقول حسين العودري رئيس جمعية حماية الطفولة الاجتماعية.

طرف ثالث:

"سهل الجنيد" المستشار المالي في مؤسسة رنين اليمن؛ يلقي اللوم على العاملين أنفسهم الذين يوافقون على انتهاك حقوقهم دون أن يرفضوا أو يقوموا بأي تصعيد.

لم نتمكن من الحصول على أية دراسات أو تقارير سابقة حول القضية، وبعد البحث في سجلات القضايا المرفوعة خلال مدة انجاز التقرير وجدنا أنه من واقع 700 قضية؛ تم رفع 17 قضية تطالب بحقوق أصحابها ضد 13 مؤسسة مجتمع محلية حقوقية وخيرية وأيضاً قرآنية.

بكلفة تتجاوز (290) مليون ريال

افتتاح ووضع الحجر الأساس لـ(7) مشاريع في قطاع البريد بالحديدة

■ **الحديدة / أحمد كنفاني:**

افتتح رئيس الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي الدكتور عبدالحميد مانع الصيح صباح أمس بشارع المواصلات بالحديدة مبنى الإدارة العامة للبريد بالمحافظة المكون من طابقين وفرع مكتب البريد بمديرية الخوخة البالغة كلفة إنشائهما وتجهيزهما (220) مليون ريال بتمويل ذاتي.

كما قام رئيس الهيئة بمعية مدير عام الهيئة العامة للبريد منطقة الحديدة نجيب سيف المقطري بوضع الحجر الأساس لمشاريع إنشاء خمسة فروع جديدة للبريد في المناطق المحرومة من خدمات البريد في المحافظة بكلفة تتجاوز (70) مليون ريال بتمويل ذاتي.

وخلال الافتتاح ووضع الحجر الأساس لتلك المشاريع في قطاع البريد والتي تأتي في إطار إحتفالات بلادنا بأعياد الثورة المباركة سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر أوضح رئيس الهيئة في تصريح لمختلف وسائل الإعلام أن الهيئة تسعى من خلال هذه

الفروع إلى التوسع وإيصال كافة خدماتها الى جميع المناطق في محافظة الحديدة خاصةً النائية منها وأشار إلى أن لدى الهيئة أكثر من (350) فرعاً يقدم ما يقارب (25) خدمة متنوعة للمواطنين بتقنيات حديثة ومتطورة على مستوى المدن والمديريات والقرى في جميع محافظات الجمهورية.

وأكد أن من ضمن المشاريع التي ستقوم الهيئة بتدشينها مطلع العام القادم مشروع الربط الآلي بين البريد والبنوك في مختلف محافظات الجمهورية وبما يمكن مشتركي البريد من استخدام الصراف الآلي للبنوك في سحب النقود وتسديد الفواتير وغيرها.

ولفت إلى أنه تم بمحافظة الحديدة توزيع الجوائز على الفائزين في مسابقة كنوز البريد البالغ عددهم (9) فائزين والتي جرى تنظيمها بهدف تشجيع المجتمع على الادخار الذي يعتبر من أهم المشاريع الاستثمارية التي يقدمها البريد للمجتمع والاقتصاد الوطني.

برئاسة محافظ المحافظة أحمد باحاج

لجنة المناقصات في شبوة تقر (34) مشروعا في مياه الريف بكلفة تزيد على (600) مليون ريال

■ **شبوة/ عادل القباص:**

أقرت لجنة المناقصات والمزايدات بمحافظة شبوة في اجتماعها صباح أمس برئاسة محافظ المحافظة أحمد علي باحاج 34 مشروعاً في مجال مياه الريف بكلفة تزيد على 600 مليون ريال بتمويل محلي في ثلاث مديريات وهي دهر وحطيب ومرخة العليا من قوائم المشاريع المدرجة في خطط وموازنات البرنامج الاستثماري للمديريات .

وفي الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة ناصر أكد المحافظ ضرورة العمل على معالجة أي إشكاليات تواجه سير تنفيذ المشاريع مشدداً على ضرورة التزام المقاولين المتقدمين لتنفيذ المشاريع بالشروط والمواصفات الفنية المعتمدة والجداول الزمنية المحددة لافتاً إلى الأهمية التي تحتلها هذه المشاريع لدى السلطة المحلية بالمحافظة كونها ستعمل على توفير مياه الشرب النقية والنظيفة في المناطق الريفية وسيستفيد منها آلاف الأسر في تلك المناطق النائية.

وأوضح مدير عام فرع الهيئة العامة لمياه الريف بمحافظة شبوة ناصر محمد باعوم في تصريحه الخاص أن المشاريع التي تم إقرارها في مجال مياه الريف التي هي شريان الحياة تتمثل في 18 مشروعاً في مديرية دهر بكلفة 30 مليون ريال وتم إقرار 15 مشروعاً وسيتم إعادة الإعلان عن ثلاثة مشاريع وفي مرخة العليا تم إقرار خمسة مشاريع من خطة 2012م وتم إعادة الإعلان لعشرة مشاريع بحوالي 18 مليون ريال وتم ترحيلها إلى موازنة 2014م وسيتم الإعلان عنها في يناير القادم وفي مديرية حطيب تم إقرار توسعة وإنشاء كرفانين وحفر بئرين بحوالي عشرة ملايين ريال وأكد باعوم أنه سيتم تنفيذ هذه المشاريع التي تم إقرارها على

■ أحمد باحاج

الواقع في الفصل الأول من عام 2014م مشيراً إلى انه سيتم النزول الميداني لتسليم المواقع وتقديم العقود والضمانات من قبل المقاولين خلال 15 يوماً.

وثمن في ختام تصريحه الجهود التي تقوم بها لجنة المناقصات والمزايدات الفرعية بالمحافظة في تذليل الصعاب واللجنة الفنية في التحليل وتقييم العطاءات موضحاً أن هذه المشاريع الخدمية المهمة بتمويل من المجلس المحلي بالمديريات

إعلانات فقدان

- تعلن المواطنة / لينا محمد أحمد سالم عن فقدان شهادة جامعية صادرة من جامعة عدن كلية التربية بكالريوس ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة خور مكسر.

- يعلن المواطن/ طه حسين أحمد توفيق عن فقدان جواز سفر رقم 02851180 صادر من المكلا ويرجى من يعثر عليه تسليمه إلى شرطة البريقة.

- يعلن المواطن/ مبارك محمد يسلم صالح عن فقدان بطاقة شخصية تحمل رقم (07010022482) ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.

- تعلن المواطنة/ لمياء محمد علي الشبيعي عن فقدان بطاقة شخصية ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن/ محمد عبدالجبار يحيى الصديق عن فقدان بطاقة شخصية كمبيوتر صادرة من إب ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة أو الاتصال برقم 700784583.

- يعلن المواطن/ نايف مسعد علي الدبيلي عن فقدان جواز سفر صادر من صنعاء ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى أقرب مركز شرطة.

- يعلن / عبد الملك عبدالله أدم عن فقدان بطاقة اللجوء الكمبيوتر ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة البساتين.

- يعلن المواطن/ أحمد يحيى دودة عن فقدان عقد إيجار اراضي ل / ص / ع / 390 / 96 بقعة رقم 23 بلوك 4 والصادر من أراضي وعقارات الدولة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة العريش.

إعلان قضائي

تنظر المحكمة التجارية الابتدائية / عدن دعوى تجارية رقم (257) لعام 1434هـ بين كل من:

المدعي/ بكيل عبد الواسع سعيد

ضد

المدعى عليهما / 1. نشوان علي خليل 2. شركة هائل سعيد أنعم وشركاه

وحيث أن المدعى عليه الأول مجهول الموطن فقد تقرر إعلانه بالنشر عملاً بأحكام المادة(45) من القانون رقم (40) لسنة 2002م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني وتعديلاته وذلك للحضور في جلسة الأحد 19 صفر 1435هـ الموافق 22 / 12 / 2013م للرد على الدعوى ما لم فإن المحكمة سوف تسير في الإجراءات وفقاً للقانون.

القاضي/ سلطان عبد الحق الشريف

رئيس المحكمة التجارية الابتدائية عدن

› إعداد/ زكي الذبحاني

امنحوهم الأمل.. حصنوهم ضد شلل الأطفال

من المحال أن يرضى عاقل ببقاء طفله، فلذة كبده عرضةً للإصابة بفيروس شلل الأطفال ليهدده بالإعاقة الحركية أو الوفاة!

الأمر أشبه بمن يلقي ثمرة فؤاده إلى شفير هاوية توقعه في إعاقة تلازمه مدى الحياة، بدلاً من صونه ودرء داء الشلل عنه، لكونه أقدر على تجنيبه الإصابة بفيروس الشلل وويلاته، فقد يسر الله لذلك الأسباب بأن ألهم العلماء الباحثين وأوصلهم- بحوله وعظمته- إلى معرفة لقاح وقائي متعدد الجرعات يحمي الطفولة ويجنبها هذا الداء المروع.

هذه هي الحقيقة الناصعة ليس فيها تهويل أو مبالغة، فمرض فيروسي سريع العدوى كشلل الأطفال لا يُؤمن خطره على الأطفال المحرومين من التحصين، وحتى على الذين لم يحصلوا على جرعات متعددة تكفي لحمايتهم وتجنبهم الإصابة.

فلماذا الإمعان في الباطل والتردد؟ أم أن الأفضل تحطيم آمال الطفولة وترك أحبائنا الصغار يواجهون مصيراً حالكاً نعلم ما سيؤول إليه وهو الإعاقة الحركية والتي إذا ما حلت رماها الحارم لطفله من حقه في التحصين إلى كف القدر، متنكراً للمسؤولية الملقاة على عاتقه! فهل من مفر يوم الحساب؟

رحم الله الفاروق عمر عندما أطلق مقولته الشهيرة:«بل نفر من قدر الله إلى قدر الله" رداً على ناقديه الذين أنكروا عليه عدم دخول الشام بعدما علم بأن وباء الطاعون حل بها.

ولنا في رسول الله الأسوة الحسنة حيث قال: " تداووا عباد الله فإن الله ما أنزل من داء إلا وجعل له دواء، إلا السام- أي الموت".

بالتالي، فالمانعون أطفالهم من التطعيم بمن فيهم الحارمون أبناءهم وبناتهم من تلقي المزيد من جرعات التطعيم في المرافق الصحية وخلال الحملات، ليسوا جناةً فقط على أطفالهم - بتركهم دون حماية منالاً للإعاقة أو الوفاة - بل يجنون- أيضاً- على مستقبل وطن عاشوا بين أحضانه وترعرعوا في أرجائه، ليردوا له الإحسان بالإساءة؛ مُلقين عليه وعلى مجتمعهم ومستقبل أجيال وطنهم العبء الثقيل، لأنهم يسهمون- بمنعهم أطفالهم من التحصين- في عودة فيروس شلل الأطفال إلى أرض اليمن بعدما تخلصت منه تماماً منذ عام 2006م ولم يعد لفيروس الشلل من تلك السنة وإلى اليوم أي وجود فيها على الإطلاق، وهذا بفضل الله ثم بفضل استمرار الآباء والأمهات الغيورين على وطنهم في تحصين فلذات أكبادهم بجرعات اللقاحات الروتينية المعتادة بالمرافق الصحية ضد أمراض الطفولة العشرة القاتلة وكذا في سائر حملات التطعيم ضد شلل الأطفال، ولم يكن سهلاً حصد هذا النجاح فقد بذته وعمدته جهود مضنية وسنوات كفاح ما انفكت إلى اليوم في التوقف عن العمل المضني في سبيل الحفاظ على الإنجاز الصحي الكبير.

غير أن مشكلة هذا المرض قائمة وتهديده باق طالما لم يُستأصل تماماً من العالم أجمع، إذ لا تزال بلدان موبوءة بفيروسه البري الرخو.. منها البعيد عن حدود اليمن كأفغانستان وباكستان، ومنها القريب جداً من حدوده كالصومال وكينيا وأثيوبيا وجنوب السودان في الجوار الأفريقي، ومؤخراً في سوريا التي تجابه حالياً موجه انتشار الفيروس.

الأمر الذي يثير موجة قلق كبير مشوباً بالحذر- في الوقت ذاته- مخافة تمدد انتشار الفيروس وبلوغه بلدان الجوار والتي من بينها اليمن، وهو ما حذرت منه منظمة الصحة العالمية؛ مُطلقة تحذيرها ومجددة دعوتها لليمن لإقامة حملة تحصين في المحافظات التي تشهد إقبالاً متدنياً على تطعيم الأطفال دون العام والنصف من العمر بلقاحات التحصين الروتيني بالمرافق الصحية وكذا في الإقبال على تطعيم من هم دون سن الخامسة أثناء الحملات، لاسيما وقد خرج وباء فيروس الشلل عن حدود السيطرة في الصومال فتسلل إلى كينيا وأثيوبيا ثم إلى جنوب السودان، وظهوره مؤخراً بشكل مقلق في سوريا ؛ مُسجلاً حتى منتصف نوفمبر 2013م موجة انتشار واسع أفضى إلى ما يزيد على (214) حالة إصابة مؤكدةً بالفيروس في تلك البلدان- بحسب آخر إحصاءات منظمة الصحة العالمية.

ووجه تهديده لليمن يكمن في استمرار تزايد عدد اللاجئين المتسللين من القرن الأفريقي إلى داخل أراضيه والذي وصفته منظمة الصحة العالمية بالتهديد الذي قد ينذر بعودة فيروس شلل الأطفال إلى البلد مجدداً مع أنه - كما أسلفنا- لم يشهد مطلقاً أي إصابات جديدة بهذا الفيروس منذ عام 2006م، ونال شهادة من منظمة الصحة العالمية بخلوه تماماً من الفيروس عام 2009م.

فيما تقف وزارة الصحة حالياً متأهبة لصد ظهور وانتشار فيروس شلل الأطفال في البلاد - بحسب ما أكدته الدكتورة/غادة شوقي الهبوب- مدير البرنامج الوطني للتحصين الموسع- فقد عززت الوزارة التطعيمات الصحية على المنافذ الحدودية ومخيمات لاجئي القرن الأفريقي، ولا تزال مستمرة في تقديم خدمات إيصالية لتحصين الأطفال دون العام والنصف بجميع اللقاحات الروتينية في الأرياف البعيدة والنائية.

بيد أن المخاوف تبقى على أشدها مع استمرار تدفق بعض لاجئي القرن الأفريقي بطريقة غير رسمية بتسللهم إلى اليمن بعيداً عن أعين السلطات وإجراءات السلامة المتبعة والتطعيمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة، في ظل ما تشهده بعض محافظات الجمهورية من ضعف في مستوى الإقبال على استكمال المستهدفين من الأطفال للقاحات التطعيم الروتيني بالمرافق الصحية بما في ذلك التطعيم باللقاح المضاد لفيروس الشلل خلال حملات التحصين، وما يقابله من معاناة شريحة كبيرة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الذي يُعد أحد أبرز مسببات تدني المناعة المكتسبة عند الأطفال على وجه الخصوص.

لذلك فإن إقامة الحملة الوطنية للتحصين اعتباراً من (16 حتى18ديسمبر2013م) يبدو أمراً ملحاً في جميع محافظات الجمهورية لاسيما وأن هناك محافظات تصنف من قبل برنامج التحصين الموسع بأنها الأدنى بين المحافظات في مستوى الإقبال على استكمال التطعيمات الروتينية ضد أمراض الطفولة القاتلة وعلى التحصين في الحملات.

على الآباء والأمهات- إذن- أن يعوا هذه الحقائق جيداً، وان يثقوا بأن التطعيم ضد داء الشلل السبيل الوحيد لحماية وصون جميع الأطفال تحت سن الخامسة من ويلات مرض الشلل، فلا عذر سيقبل إذا ما فات الأوان ووقع من لم يُحصن أسير الإعاقة الحركية مدى الحياة.